تفضيلها

التصديق وقد تقابل الشرع في التصديق بامور مخصوصة ثم لم يكن ثم نزاع اذ المدرك انه نصديق بتلك الامور المخصوصة انتهى بخالب لفظه والفرد ما اعتبره او لا من عدم استقلال لفظ الايمان هو قول الشيرازي وما جوز اخيرا بقوله ثم هو تولد غير وجلية الحال ان العلماء اختلفوا في انباء الحقايق الشرعية على ماذهب احدهما وهو قال القاضي ابو بكر والالفاظ المستعملة من الشارع لمعان لم تفهمها العرب باقية عليه لولها اللغوي بشروط معتبرة فيها وثانيها وتوجيهها مطلقا وبه قال المعتزلة بمعنى ان الشارع استند الى وضع لفظ الصلاة والصوم وغيرهما للمعاني الشرعية من غير نقل لها عن المعنى لكنيت مجازات لغوية وثالثها وقوع الايمان لفظ الايمان فانه باق على مدلوله اللغوي وبه قال الشيخ ابو اسحاق في شرح اللمع ورابعها الوقف وبه قال الامدي وخاصمها وقوع الشرعية لا الدينية ما اجري على الفاعلين كالمؤمن والكافر والفاسق واختارهذه النقول غير واحد منهم ابن الحاجب ورابعها في كلام بعض المتاخرين ان الراجح هو القول بثبوت الحقايق الشرعية وانها منقولة لا مخصصة والخلاف فيها مما لا طايل تحته لانا قسم على الشرع يستفاد من الاسماء الشرعية زيادة على اصل الوضع واما كون تلك الزيادة على غير نهما موضوعة شرعا اولا وانها منقولة على وضعها اللغوي والشارع انما يتصرف في شروطها واحكامها والامر فيه قريب وان كان الراجح الاول ولما كان التصديق امرا قلبيا لا اطلاع لنا عليه ولا قطع لنا بحصوله وكانت الاحكام الشرعية مبنية على الظاهر وجعل الشارع النطق بالشهادتين دليلا ظاهرا على حصول ذلك التصديق الخفي حتى اتفق اهل السنة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين على عنوان الايمان مع الفارق والممكن ان المؤمن الذي يحكم بانه من اهل الفضلة ولا يخلد في النار لا يكون الامن اعتقد بقلبه دين الاسلام اعتقادا جازما خاليا من الشكوك الحاصلة بالنظر والتطفل بالشهادتين ملتزما لاحكامهما واما كيفية مدخلية النطق بهما في الايمان هل هي شرطية او شبانية او انه هو الايمان او انه شرط لاجراء الاحكام في الدنيا على ما ياتي تفصيله اشار اليه ذلك الاختلاف مفتصر على ما نوى به بين القوم فقال على طريق الاستيناف والنطق اي التلفظ بالشهادتين للمكلف منه ان عرف بان يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله لا يكفي في الدخول في الاسلام غير ذلك انتهى وتبعه بعض متاخري الشافعية بوجه الجبان الشارع نصبه ههنا بلفظ اشهد فلا يجزي ايد الله باعلم ومسماه في مطلق العلم او الشهادة اخصر عليه فتبانا خرجهم وظاهر كلامه تليذه الاتي سنته لا يعتبره صلى الله عليه وسلم على من قتل المعاية من حيث قالوا

التصديق